Articles in Press

Applied Humanities and Environmental Law: Safeguarding Living Aquatic Resources in the Saudi Legal and Sharia Framework

Ibrahim Mohammad Abdullah Alsultan

PII: 1364.2025

DOI: https://doi.org/10.35192/jjoas-h.1364.2025

Reference: JJOAS-H 1364.2025

To appear in: Jordan Journal of Applied Science-Humanities Science Series

Received Date: 09 May 2025

Revised Date: 11 May 2025

Accepted Date: 31 Jul 2025

Please cite this article as: Alsultan. I. M. A. (in press). Applied Humanities and Environmental Law: Safeguarding Living Aquatic Resources in the Saudi Legal and Sharia Framework . *Jordan Journal of Applied Science – Humanities Series*. Advance online publication. https://doi.org/10.35192/jjoas-h.1364.2025

This is a PDF of an article that has undergone enhancements after acceptance, such as the addition of a cover page and metadata, and formatting for readability. This version will undergo additional copyediting, typesetting and review before it is published in its final form. As such, this version is no longer the Accepted Manuscript, but it is not yet the definitive Version of Record; we are providing this early version to give early visibility of the article.

Please also note that, during the production process, errors may be discovered which could affect the content, and all legal disclaimers that apply to the journal pertain.

Articles in Press

Applied Humanities and Environmental Law: Safeguarding Living Aquatic Resources in the Saudi Legal and Sharia Framework

المحافظة على الثروة المائية الحية في نظام المملكة العربية السعودية

Ibrahim Mohammad Abdullah Alsultan

King Fahd Naval Academy, Jubail, Kingdom of Saudi Arabia.

alsultan836@gmail.com

Abstract

This study examines the preservation of living aquatic resources in the Kingdom of Saudi Arabia from an applied humanities perspective, at the intersection of environmental law, Islamic Sharia, and social policy. It reviews the main legislative and administrative instruments governing the protection of aquatic organisms from harmful practices that threaten food security, biodiversity, and the national economy, and analyzes how these norms reflect underlying ethical and religious values. A descriptive–analytical method is used to study relevant statutory, regulatory, and treaty texts, complemented by an inductive assessment of their effectiveness in safeguarding aquatic ecosystems. The findings show that the Saudi legal system provides a comprehensive framework—rooted in both positive law and Sharia principles such as the prohibition of harm and waste and the notion of stewardship—for conserving living aquatic resources. The Kingdom's participation in regional and international environmental agreements further embeds these normative commitments in contemporary policy. The study argues that this integration of legal regulation, Islamic jurisprudence, and environmental ethics constitutes a clear case of applied humanities in practice, informing concrete measures for resource protection. It recommends strengthening cooperation among riparian and coastal states in managing and rehabilitating aquatic environments, enhancing public awareness through education and media about the responsible use of aquatic resources, and promoting further interdisciplinary research that links legal studies, Islamic studies, and environmental humanities to support evidence-based environmental governance.

Keywords: Applied Humanities, Environmental Law, Aquatic Resources, Islamic Sharia, Social Policy, Saudi Arabia.

الملخص

يتناول هذا البحث المحافظة على الثروة المائية الحية في أنظمة المملكة العربية السعودية، حيث استعرض التنظيمات التشريعية والإدارية التي تُعنى بحماية الثروة المائية الحية في المملكة من الممارسات الخاطئة التي تؤدي إلى الإضرار بالثروة المائية الحية التي تمثل مصدرًا هامًا للأمن الغذائي والاقتصاد الوطني، مع بيان موقف الشريعة الإسلامية بشأن المحافظة على الثروة المائية الحية وحمايتها من الإفساد والإسراف. وقد استخدم هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي للنصوص القانونية المعنية، إضافة للمنهج الاستقرائي لمدى محافظة هذه القوانين على الثروة المائية الحية. وخلص الباحث إلى جملة من النتائج، من أهمها: أن المنظم السعودي عني بالمحافظة على الأحياء المائية وأولاها اهتماماً كبيرا من خلال جملة من التشريعات القانونية والتنظيمية والمبادرات الوطنية، وبمشاركة الدولة كعضو فاعل ومؤثر في كثير من المعاهدات والمواثيق الإقليمية والدولية. وأن الشريعة الإسلامية مصدر ثري بالنصوص والقواعد والأحكام المؤيدة للأنظمة والإجراءات المتخذة للمحافظة على الثروة المائية الحية. وأوصى الباحث بمزيد من التعاون والتنسيق المستمر فيما بين الدول المتشاطئة العربية منها

Articles in Press

والأجنبية فيما يتصل بإدارة نظام الأحياء المائية واستكشافها وحمايتها وتنميتها والمحافظة على بيئتها الطبيعية. وأكد الباحث على أهمية رفع الوعي الاجتماعي إعلاميًا وتعليميًا بأهمية الثروة المائية الحية وحسن التعامل معها، وعلى المزيد من البحوث والدراسات المتعلقة بها.

الكلمات المفتاحية: الإنسانيات التطبيقية، القانون البيئي، الثروة المائية، الشريعة الإسلامية، السياسة الاجتماعية، المملكة العربية السعودية.

المقدمة

لقد حبا الله عز وجل المملكة العربية السعودية بموقع جغرافي يطل على البحار في شرقه وغربه، بساحل يزيد على ٢٣٠٠ كم، وبمناطق بحرية ذات ولاية سعودية تبلغ مساحتها عشرات الآلاف من الأميال البحرية، مما جعل للثروة المائية الحية كمنتج محلي أهمية كبيرة في اقتصاد المملكة وغذاء سكانها.

وتؤمن المملكة بأهمية الثروة المائية الحية، وضرورة المحافظة عليها وتنميتها، وبخاصة في وجود الاضطرابات العالمية المؤثرة على الاستيراد وأسعار المستوردات، ومع التوجه السعودي الكبير نحو تنويع مصادر الدخل القومي. وقد أولى برنامجُ التحول الوطني المنبثق من رؤية المملكة ٢٠٣٠ حماية البيئة والمحافظة على ثرواتها واستدامتها أولوية كبيرة، بما في ذلك الثروة المائية الحية. ويشارك في المحافظة على الثروة المائية الحية في المملكة العربية السعودية إلى جانب وزارة البيئة والمياه والزراعة هيئات ومراكز وأكاديميات متعددة.

وكل ذلك انطلاقاً من توجيهات النظام الأساسي للمملكة العربية السعودية والذي ينص في مادته [٣٢] على أن (تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها [١]، وهذا يقتضي حماية البيئة البحرية مما يتلف أو يضر بأحيائها، كما يقتضي منع الهدر والصيد الجائر الذي يمنع استدامتها وانتفاع الأجيال القادمة بها، وهو نص في التطوير والتنمية لها بما يتوافق مع متطلبات النمو السكاني والنهضة الاقتصادية والتنمية المستدامة.

وللمملكة العربية السعودية مشاركاتها الدولية المبكرة في مجال المحافظة على الأحياء المائية، من خلال الانضمام للمعاهدات الدولية والإقليمية، والمشاركة في المعارض والمؤتمرات العالمية، والتعاون مع المنظمات الدولية، وإطلاق المبادرات العالمية.

ويأتي هذا الاهتمام من قبل المملكة العربية السعودية موافقاً لتوجيهات الشريعة الإسلامية بالمحافظة على الثروة المائية الحية، ومواكبًا لجهود الدول المتقدمة والنامية لتنمية مواردها البحرية واستدامتها.

ومن هنا كان اختيار البحث في موضوع المحافظة على الثروة المائية الحية في نظام المملكة العربية السعودية، والذي يعتبر من الموضوعات القانونية الحديثة، التي لا زالت بحاجة للكثير من البحوث والدراسات؛ ليكون إسهامًا علميًا في هذا المجال الحيوي الهام.

مشكلة البحث

تتجسد مشكلة البحث في: بيان كيف حافظ المنظم السعودي على الثروة المائية الحية مما يضر بها، وبيان الأساس الشرعي الذي يقوم عليه هذا التنظيم، وماذا ينبغي عمله للمحافظة على الثروة المائية الحية.

أهمية وأهداف البحث

أهمية البحث

لا يخفى ما تتعرض له البيئة البحرية اليوم مع اتساع الحركة البشرية البحرية من تعدٍ بالتلويث والإفساد، أو بالهدر والإسراف. ولهذا أثره الكبير على الأحياء المائية وموائلها، ومن ثم على حياة الإنسان وصحته، ولو على المدى البعيد، لا يستثنى من ذلك بحر ولا بلد. والمملكة العربية السعودية ذات السواحل الشاسعة والمتشاطئة مع دول عديدة هي أحوج شيء للمحافظة على بيئتها البحرية وما فيها من أحياء مائية تمثل مصدرًا وأماناً غذائيا هامًا لها. وقد فعلتْ في سبيل ذلك الكثير من التنظيمات، والاتفاقيات، والمبادرات، والبرامج.

فتتجسد أهمية البحث في إبراز الجانب القانوني للدور السعودي في المحافظة على الثروة المائية الحية، كنموذج واقعي عملي يحتذى به، كما تتأكد أهميته في الجانب الوقائي بالتأكيد على أهمية التربية ورفع الوعي الاجتماعي بشأن الثروة المائية الحية وما تتعرض له من تعدٍ يهدد الأمن القومي والاقتصاد الوطني، مؤيداً ذلك بتوجيهات الشريعة الإسلامية السامية. وهي المحاولة البحثية الأولى التي تتناول الثروة المائية الحية من الجانب

Articles in Press

التنظيمي القانوني مع الجانب الفقهي الإسلامي، فإن غالبية البحوث والدراسات التي أجريت سابقًا حاولت تناول الموضوع، ولكن من جوانبه البيئية أو الاقتصادية أو الإحصائية.

فعلى سبيل المثال، أجرى الشهاوي (١٩٨٤م) دراسة بعنوان "الثروة السمكية في المملكة العربية السعودية: تطبيقات على المنطقة العربية" اقتصر فيها على بحث صناعة صيد الأسماك بالمملكة العربية السعودية مع دراسة تطبيقية على مرافئ الصيد الواقعة على الساحل الشرقي للبحر الأحمر، ومدى مساهمة هذه المرافئ في إنتاج الثروة السمكية بالمملكة، دون التعرض لأي قوانين أو تشريعات تنظم وتحافظ على الثروة المائية الحية بالمملكة، فضلًا عن قدم هذه الدراسة واختلاف الإحصاءات والأرقام الواردة فيها.

كما أجرت اليحيى (٢٠٠٩م) بعنوان "الثروة السمكية للساحل السعودي من الخليج العربي: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية" اقتصرت فيها أيضا على التعرف على التوزيع الجغرافي لمراكز الإنزال السمكي للساحل السعودي على الخليج العربي. من خلال دراسة العوامل المؤثرة على صيد الأسماك ودراسة الإنتاج وتطوره وأبرز مشكلات الصيد مع وضع الحلول المناسبة لها.

في حين أجرى الفالح (٢٠٢٢م) دراسة هي الأحدث بعنوان "الحماية النظامية للشواطئ في المملكة العربية السعودية من التلوث: دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي" وهي الدراسة الأقرب نوعًا ما لموضوع البحث الماثل، غير أنه اقتصر على استعراض القواعد النظامية في حماية الشواطئ من التلوث وذكر الاختصاص القضائي في نظر قضايا التلوث في الشواطئ، دون التطرق إلى الثروة المائية الحية والتي ستكون محور الحديث في البحث الماثل من منظور المحافظة عليها في النظم السعودية على ضوء الشريعة الإسلامية.

أهداف البحث

١. التعرف على أبرز المخاطر التي تتعرض لها الثروة المائية الحية.
٢. عرض التشريعات السعودية التي تهدف إلى المحافظة على الثروة المائية الحية.
٣. استعراض ملامح الدور الطليعي للشريعة الإسلامية في المحافظة على الثروة المائية الحية.

منهج البحث وخطته

اقتضت طبيعة البحث الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي؛ بوصف الظواهر المتعلقة بموضوع البحث، وجمع وتحليل النصوص القانونية المعنية بذلك. إضافة لاستخدام المنهج الاستقرائي، بتتبع المعالجات القانونية والشرعية؛ لبيان مدى محافظة النظام السعودي على الثروة المائية الحية في ضوء الشريعة الإسلامية.

ويتكون البحث من تمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

- **التمهيد يشتمل على:** تعريف ببعض مصطلحات البحث، وذكر أبرز مصادر تلوث البيئة البحرية، وأشكال الصيد الجائر وغير المشروع.
- **المبحث الأول:** مظاهر الحماية القانونية للثروة المائية الحية في المملكة العربية السعودية.
- **المبحث الثاني:** توجيهات الشريعة الإسلامية وقواعدها للمحافظة على الثروة المائية الحية.
- **الخاتمة، وتشتمل على:** أبرز نتائج البحث، وأهم التوصيات بشأن المحافظة على الثروة المائية الحية في المملكة العربية السعودية.

التمهيد

أولا: التعريف ببعض مصطلحات البحث

الثروة المائية الحية

عرّف نظام الزراعة بالمملكة العربية السعودية الثروة المائية الحية بأنها: (كل أنواع الكائنات الحيوانية والنباتية الحية التي تعيش في الماء، ماعدا الكائنات الفطرية). [٢] وهذا يشمل الأسماك والروبيان والثدييات واللافقاريات والبرمائيات، كما يشمل النباتات البحرية، سواء كانت أشجارًا، أو أعشابًا، أو طحالب، أو شعابًا مرجانية.

المحافظة على الثروة المائية الحية

يعني حمايتها مما يضر بها أو يضر بمتعاطيها، وحماية بيئتها من الإتلاف والإفساد، ومنع الصيد الجائر وغير المشروع الذي يمنع استدامتها، والعمل على تعويض الفاقد منها.

تلويث البيئة البحرية

يعرَّف تلويث البيئة البحرية بأنه: إدخال أية مواد أو طاقة في البيئة المائية بطريقة إرادية أو غير إرادية، مباشرة أو غير مباشرة، ينتج عنه ضرر بالموارد الحية، أو يعوق صيد الأسماك وتنوعها.

وعرّفت اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار لعام ١٩٨٢م تلويث البيئة البحرية بأنه: إدخال الإنسان في البيئة البحرية بما في ذلك مصاب الأنهار، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مواد أو طاقة تنجم عنها أو يحتمل أن تنجم عنها آثار مؤذية، مثل الإضرار بموارد الحياة البحرية، وتُعرّض الصحة البشرية للأخطار، وإعاقة الأنشطة البحرية، بما في ذلك صيد الأسماك وغيره من أوجه الاستخدام المشروعة للبحار، والحط من نوعية وقابلية مياه البحر للاستعمال، والإقلال من الترويح. [٣]

ثانياً: أبرز مصادر تلوث البيئة البحرية

من أبرز مصادر التلوث البحري: النفايات، والتسربات النفطية، وصرف مياه توازن السفن، وصرف مياه المصانع، ومياه الصرف الصحي، والنشاطات العسكرية.

النفايات

لقد صاحب التقدم الصناعي مع التضخم السكاني والحراك التجاري العالمي الكبير أخطار على الأحياء البحرية؛ بسبب ما يلقى في البحار من المعدات المستعملة، ومن النفايات الصناعية والتجارية والسكانية، والتي تبلغ سنويًا ملايين الأطنان، ويفقد بسببها عشرات الآلاف من الحيوانات البحرية [٤]. ومن أخطرها المواد الكيميائية، والنفايات الطبية، والمبيدات الزراعية، ومواد التنظيف، والتعقيم. وبعضها يحمل أشياء مُعْدية، أو سامة - كالزئبق والرصاص - أو قابلة للانفجار، وللكثير منها تفاعل كيميائي يستهلك قدرًا كبيرًا من الأكسجين الضروري للأحياء المائية؛ فتهلك، فهي أشد ضررًا من مخلفات المجاري. ومنها مخلفات المصانع الغذائية. وقد تتحلل النفايات العضوية إلى مواد سائلة وغازات سامة مثل ثاني أوكسيد الكبريت والنيتروجين. [٥] وهذا يؤدي إلى ظاهرة الإثراء البيولوجي، فيتسبب في شيخوخة المسطحات البحرية واضمحلال إنتاجيتها من الأسماك. [٦] كما أن عمليات ردم المسطحات المائية لإنشاء المجمعات السكنية والسياحية بشكل عشوائي يقضي على الموائل النباتية والمرجانية التي تتكاثر فيها الأسماك وغيرها. [٧]

ويبقى البلاستيك هو أكثر النفايات البحرية التي تعاني منها الأحياء المائية[٨]؛ ولذا تفرض الاتفاقيات الدولية الحظر الكامل على التخلص من جميع أشكال البلاستيك في البحر [٩]. ويعاني البحر الأحمر من هذه المشكلة البيئية الخطرة؛ حيث تتشاطأ عليه العديد من الدول وتعبره السفن بشكل كبير من مختلف دول العالم. [١٠]

التسربات النفطية

تسرّب النفط يُعدّ من أكبر وأخطر المهددات للكائنات البحرية وللبيئة البحرية بشكل عام، لما يسببه من موت الحيوانات المائية والطيور البحرية، إضافة الى أضراره البالغة على النباتات البحرية والشعب المرجانية، حيث تحجب البقع الزيتية -وبخاصة الزيت الخام- أشعة الشمس، فتعجز هذه النباتات عن القيام بعملية التمثيل الضوئي، ولا يحدث ذوبان للأكسجين في الماء مما يؤثر على سائر الكائنات المائية الحية [١١]. وقد تلتصق المواد اللزجة بخياشيم الأسماك فتحجب الأكسجين عنها. إضافة لاحتواء النفط على عناصر ثقيلة وسامة مثل الرصاص والزئبق والهيدروكربونات السامة، والتي قد تصل إلى أنسجة الأحياء فتقتلها [١٢].

ولأن المملكة من أكبر دول العالم في إنتاج النفط وتصديره - ومثلها بعض الدول المتشاطئة معها- فبحارها معرضة بشكل كبير لحوادث التسرب النفطي، إما بسبب حوادث السفن التي قد تقع بسبب الحروب - كما حدث أيام حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١م - أو بسبب التصادم، أو الارتطام بالشعاب المرجانية، أو خلال عمليات الشحن أو التفريغ أو التخزين أو نقل النفط من سفينة إلى أخرى، أو أثناء غسيل التانكات الفارغة، أو عن طريق أعمال الصيانة في الموانئ، أو أثناء التنقيب والاستخراج للنفط من البحار، أو بسبب انفجار وتآكل أنابيب النفط وخزانات الناقلات.

صرف مياه التوازن

مياه التوازن أو مياه الصابورة: هي المياه المحملة داخل صهاريج ناقلات النفط ومشتقاته؛ لتحقيق التوازن لهذه الناقلات عندما تبحر وهي فارغة، وغالبًا تكون هذه المياه المأخوذة من الساحل ملوثة بالمصبات والمصارف التي تحمل معها مخلفات كيماوية نفطية وعوالق فطرية نباتية وحيوانية غريبة عن البيئة المحلية تؤثر على المدى البعيد في التركيبة البيولوجية للكائنات البحرية، وعلى الموارد الغذائية لتلك الكائنات، وذلك عندما يتم صرفها في مياه البحار من دون معالجة. وبخاصة السفن التي تنقل موادًا خطرة كالغاز السائل والمواد المشعة. وهذا يتطلب إعداد وتجهيز مراكز متخصصة لاستقبال مياه التوازن، تضم التجهيزات والمعدات والأحواض اللازمة لاستقبال وترسيب ومعالجة وصرف المواد الملوثة الموجودة في تلك المياه. وقد أصدرت المنظمة البحرية الدولية اتفاقية دولية لضبط وإدارة مياه التوازن والرواسب في السفن عام ٢٠٠٤م. (١٣)

التلوث الحراري من مياه المصانع

تحتوي المياه المستخدمة لتبريد المنشآت الصناعية عند تصريفها في البحار على عاملين يمثلان خطورة على الأحياء البحرية: أولهما درجة الحرارة المرتفعة لهذه المياه، والثاني احتواء هذه المياه على مواد سامة؛ مما يجعل منها وسيلة قوية للقضاء على الثروة السمكية والأحياء المائية في مناطق صرف المياه، ففي الغالب يتم فيه القضاء على حاضنات البيض وصغار السمك داخل موائلها.[١٤] فمن الضروري تبريد مياه المصانع قبل صرفها إلى البحر.

مياه الصرف الصحي

هي مياه أدى استخدامها إلى انخفاض مستوى أمنها الصحي أو البيئي. وتشمل مياه المجاري والمياه المستخدمة لأغراض صحية أو صناعية أو زراعية. ورغم اتساع البحار وقدرتها على التنقية الذاتية والتخلص من الفضلات بالتحلل البيولوجي وحركة الأمواج والرياح وأشعة الشمس، إلا أن تزايد هذه الفضلات بتزايد أعداد السكان الهائلة وتمركزهم في المدن الساحلية، وكثرة ارتياد السواح لها، إضافة إلى ضعف تجدد مياه البحر الأحمر والخليج العربي - نتيجة لضيق انفتاحهما على المحيط، ولضحالة مياه الخليج وبخاصة الساحل العربي منه - فذلك مما يلوث البحار وبخاصة السواحل والشواطئ حيث تتركز فيها الأحياء البحرية. ومن المواد الضارة التي تحملها مياه الصرف الصحي النيتروجين والنترات والفسفور، الناتجة من مساحيق الغسيل، ومن ثم تضر بالأحياء المائية ومن يتناولها على المدى القريب أو البعيد، كما تؤدي إلى تكاثر الطحالب فيختل التوازن الحيوي في البحار وتقل إنتاجيتها من الأسماك. وهذا يتطلب الجهود الكبيرة لمنع الصرف الصحي في البحار أو الحد منه بالأنظمة والجزاءات، وبتوفير محطات المعالجة، والرقابة الجيدة عليها.

النشاطات العسكرية

لا يخفى خطر العمليات القتالية في البحر وفوق أجوائه، وقد تحمل القطع العسكرية معها موادًا خطرة مدمرة للبيئة وأحيائها. وقد يمتد خطرها إلى ناقلات النفط وغيرها مما يفوق ضرره ضرر هذه العمليات والمعدات العسكرية. ومن مصادر التلوث البحري ما تخلفه التدريبات والمناورات العسكرية البحرية، حيث تستعمل المتفجرات والذخيرة الحية وتغرّق أهدافها المدمَّرة في البحر. ومثل ذلك أو أشد التجارب النووية ونحوها المنفذة في البحار. (١٥)

ثالثاً: أشكال الصيد الجائر وغير المشروع

يمثل الصيد التجاري ووسائله التكنولوجية ومعداته المتطورة المجال المحتمل للصيد الجائر؛ بدافع الحصول على العائد المالي السريع دون نظر للاستدامة. وبخاصة من قبل الصيادين الأجانب، ومن يعملون خارج حدودهم الإقليمية. وقد تقوم أساطيلهم بالصيد في مياه ضحلة قريبة من الساحل حيث توجد تجمعات كبيرة من الأسماك البياضة، مما يتسبب في تدمير مواردها.

ومن أشكال الصيد الجائر الصيد لغير مقصد غذائي، كصيد القرش لأخذ زعانفه، ثم تلقى القروش الميتة في البحر بعد نزع زعانفها.

ومن صور الصيد الجائر صيد صغار الأسماك، أو صيد الأنواع المعرضة للانقراض، كالسلاحف والقروش والثديّات وعروس البحر، أو استخدام المتفجرات، أو الأسلحة، أو الكهرباء، أو السموم أو الجرافات والشباك التي تصيد مقادير كبيرة من الأحياء غير المقصود صيدها، مثل جرافات الروبيان حيث تصيد عادة مقادير كبيرة من الأسماك والسلاحف والدلافين غير المقصود صيدها، ثم تُلقى في البحر بعد صيدها. وقد تدمِر بعضُ عمليات

الصيد البيئةَ البحرية وتلحق الضرر بمحاضن البيض وأعشاش السلاحف، وقد يضر بعض الغواصين أثناء صيدهم أسماك الزينة بالشعب المرجانية التي تتكاثر فيها. كما أن رمي المراسي على الشعاب المرجانية يتلفها لحساسيتها ثم يصعب تعويضها. كما أن استخدام شباك النايلون لها تأثير سلبي على المخزون السمكي والكائنات البحرية وبيئة الشعاب المرجانية. [١٦]

المبحث الأول: مظاهر الحماية القانونية للثروة المائية الحية في المملكة العربية السعودية

ظهرت سياسة المملكة العربية السعودية فيما يختص بثروات البحر بصدور نظام تملك ثروات البحر الأحمر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٧ في ١٣٨٨/٧/٩هـ، والذي قرر في أحكامه أن كافة الأحياء المائية والمعادن الكامنة في طبقات قاع البحر العام والمجاورة للجرف القاري السعودي تعود ملكيتها إلى المملكة العربية السعودية. [١٧]

ومن جهة أخرى أصدرت وزارة الخارجية السعودية عام ١٣٩٤هـ بيانًا يوضح سياسة المملكة فيما يختص بمناطق الصيد في البحر الأحمر والخليج العربي المتاخمة لسواحل المملكة، كما قررت فيه اعتبار المناطق المتاخمة لسواحل المملكة وسواحل جزرها، ابتداء من حدود بحرها الإقليمي في اتجاه البحر العام، مناطق أحياء مائية وصيد خالصة للمملكة، ولا يسمح لغير السعوديين بممارسة الصيد فيها إلا بإذن سابق من حكومة المملكة.

ونص نظام البحث العلمي البحري في المناطق البحرية التابعة للمملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٢ في ١١/ ٨/ ١٤١٣هـ -الموافق٢/ ٢/ ١٩٩٣م- على اختصاص المملكة بتنظيم وترخيص ومراقبة البحث العلمي في مناطقها البحرية، وعلى عدم الترخيص لأي بحث يستخدم المتفجرات التي تؤثر على الثروة المائية الحية أو غير الحية، أو يدخل أشياء ضارة بالبيئة البحرية، وعلى طالب الترخيص اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة البحرية من أي تلوث أو تلف قد ينجم عن أعمال البحث، وعليه إزالة الأضرار الناجمة عن مخالفة هذا النظام وتحمل تكاليفها.[١٨]

ونص نظام مياه الصرف الصحي المعالجة وإعادة استخدامها الصادر بالمرسوم الملكي م/٦ في ١٣/ ٢/ ١٤٢١هـ - في المادة الثانية والثلاثين- على وجوب اتباع المواصفات النظامية في حالة تصريف مياه الصرف الصحي المعالجة إلى البحار، وعدم جواز تصريف مياه الصرف الصحي المعالجة إلى المسطحات المائية مثل السدود. ونص على غرامات لمخالفة ذلك.

ونص نظام الاستثمار التعديني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٧ بتاريخ ٢٠ / ٨ / ١٤٢٥هـ في المادة السابعة والعشرين: على كل حامل رخصة تعدين أو رخصة محجر مواد خام أو رخصة منجم صغير أن يقوم بتقديم دراسة بيئية توافق عليها الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة يلتزم بموجبها باتخاذ جميع الوسائل والاحتياطات اللازمة في جميع الأوقات للحفاظ على مصادر المياه والبيئة والحياة الفطرية وحمايتها من أي مخلفات خطرة أو أي ضرر بيئي آخر، وأن يقوم بإعادة تأهيل المنطقة محل الرخصة، وأن يحافظ عليها ويتركها سليمة وبحالة جيدة.

وجاء نظام المناطق البحرية للمملكة العربية السعودية -الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٦ فى ١٨/ ١/ ١٤٣٣هـ- بتحديد البحر الإقليمي للمملكة بمسافة اثني عشر ميلاً بحرياً تمتد باتجاه البحر، تقاس من خطوط الأساس [١٩]. وحدد منطقة متاخمة ملاصقة لبحرها الإقليمي، تمتد مسافة اثني عشر ميلاً بحرياً من الحد الخارجي للبحر الإقليمي للمملكة، تمارس المملكة فيها السيطرة والرقابة اللازمة لمنع خرق الأنظمة أو اللوائح النافذة في المملكة، ومنها الأنظمة البيئية. وحدد النظام للمملكة أيضاً منطقة اقتصادية خالصة تقع مباشرة وراء بحرها الإقليمي ملاصقة له، تمتد إلى الحدود البحرية مع الدول المجاورة والمقابلة للمملكة، يكون للمملكة حق السيادة الخالصة عليها؛ لغرض استكشاف مواردها الطبيعية الحية وغير الحية، وحفظ هذه الموارد وإدارتها، وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، وإجراء البحث العلمي فيها والإشراف عليه. وقصَر النظام حق الصيد في المنطقة الاقتصادية الخالصة على مواطني المملكة، وسمح لغير المواطنين بالصيد بترخيص من السلطات المختصة في المملكة وفقاً للشروط والقيود التي تضعها؛ للمحافظة على الثروات الحية. وقرر النظام حق السيادة الخالصة للمملكة على جرفها القاري؛ [٢٠] لغرض استكشاف واستغلال موارده الطبيعية الحية وغير الحية. [٢١]

ومن الأنظمة السعودية ذات العلاقة بالمحافظة على الثروة المائية الحية (نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية) الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ٦٦ بتاريخ ١٩/ ١٠/ ١٤٣٦هـ، والذي يهدف إلى حماية الحياة الفطرية المائية وغير المائية، وإنمائها، والعمل على إعادة الأنواع المهددة بالانقراض إلى مواطنها الطبيعية، ومنع إحداث أي عمل له أثر غير حميد على الحياة الفطرية والشعب المرجانية. [٢٢]

وتتضمن منظومة المحميات الوطنية للمحافظة على الحياة الفطرية في المملكة العربية السعودية ١٣ منطقة ساحلية وبحرية [٢٣]. ويضع مجلس إدارة الهيئة السعودية للحياة الفطرية القواعد التنظيمية لدخول

الأشخاص إلى المحميات البحرية، وقد نص نظام المناطق المحمية على حظر تلويث المياه، وعلى عدم ترك النفايات، أو المخلفات، أو رميها، أو حرقها في تلك المحميات. [٢٤]

وقد تضمن النظام البحري التجاري الصادر بالمرسوم الملكي رقم: (م/٣٣) وتاريخ ٥/ ٤/ ١٤٤٠هـ موادًا خاصة بمنع التلوث البحري ومكافحته، فألزمت ربان السفينة بإبلاغ الجهة المختصة عن أي تسرب منها في موانئ المملكة أو مناطقها البحرية فور حدوثه، وألزمت السفن بوجود خطة طوارئ لمكافحة التلوث منها، وبوجود سجل لزيت السفينة، وسجل لعمليات نقل الوقود، وألزمت السفن التجارية التي تبلغ حمولتها ١٥٠ طنًا فأكثر بالإرشاد البحري عند دخولها أو خروجها أو تحركها في المياه البحرية للمملكة. وقرر النظام عقوبات رادعة على عدم توفير متطلبات السلامة لحماية الأشخاص والبيئة، أو نقل أي حطام بحري ورميه بمياه المملكة. [٢٥]

وقد أطلقت المملكة العربية السعودية استراتيجيتها الوطنية للبيئة ٢٠٣٠ والتي تهدف إلى توفير نظام بيئي مستدام يحافظ على الأحياء المائية فيها وينميها ويصون البيئة ويوفر إمدادًا آمنًا وخدمات عالية الجودة والكفاءة تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء سلسلة شاملة من السياسات وتنفيذ إطار قانوني وتشريعي مناسب لإدارة الموارد المائية، [٢٦] متأثرة بالواقع العالمي وما فيه من متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومحاولة بذلك التكيف مع المحيط الدولي وما يقتضيه من التزامات متبادلة. [٢٧]

ويعد النظام العام للبيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٦٥) وتاريخ ١٤٤١/١١/١٩هـ – الموافق ١٠/ ٧/ ٢٠٢٠م- من أهم الأنظمة التي تحدثت عن حماية البيئة البحرية للمملكة العربية السعودية، وقد نص في المادة السادسة: (يُحظر القيام بكل ما من شأنه تلويث الأوساط البيئية والموارد المائية، أو الإضرار بهما، أو التأثير سلباً في الانتفاع بهما، وذلك وفقاً لما تحدده اللوائح). وقد تميز النظام بإبرازه للخطة الوطنية لمكافحة تلوث البيئة البحرية بالزيت والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة، بأن عدها جزءًا من اللوائح التنفيذية لهذا النظام، حيث يُلزِم النظامُ بتفعيل خطط الطوارئ الخاصة بحماية الشواطئ من التلوث، وتفعيل دور المراجعة الدورية لهذه الخطط وتطويرها حسب الحاجة. كما يُلزم النظام بالإبلاغ الفوري والمطالبة بأوامر قضائية فورية تتضمن إيقاف حالات التلوث المهددة لهذه الشواطئ. [٢٨]

كما يؤكد النظام العام للبيئة على إلزام كل من يباشر الأنشطة الإنتاجية أو الخدمية أو غيرها اتخاذ كافة التدابير لمنع تلوث المياه الساحلية والشواطئ بالمخلفات الصلبة أو السائلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك من خلال استخدام أفضل الوسائل لتجنب تلويث المياه الساحلية، وإزالة جميع صور تلوث الشواطئ الناتج عن هذه الأنشطة، وتَحمّل جميع التكاليف المترتبة على ذلك، وإعادة تأهيل البيئة الملوثة، وتعويض المتضررين منها. [٢٩]

وقد نص النظام في "المادة الحادية والعشرين، والرابعة والعشرين، والخامسة والثلاثين" على جملة من المخالفات التي يحظر القيام بها حفاظًا على الثروة المائية الحية. وحدد في "المادة الثامنة والثلاثين، والمادة الأربعين، والحادية والأربعين، والثالثة والأربعين" العقوبات والغرامات المترتبة على مخالفة أحكام هذا النظام. وهي جزاءات صارمة تصل أحياناً إلى إلغاء الترخيص أو التصريح، ومصادرة السفينة، ومصادرة المضبوطات محل المخالفة، والغرامة بثلاثين مليون تتضاعف بتكرار المخالفة، والسجن عشر سنوات. يراعى في تحديد العقوبة طبيعة المخالفة ومدى جسامتها والظروف المحيطة بها تشديدًا أو تخفيفا. وهذا بلا شك سيكون له تأثير كبير في المحافظة على الثروة المائية الحية.

ونصت اللائحة التنفيذية للنظام العام للبيئة على بعض الضوابط الخاصة بوسائط النقل البحري؛ للمحافظة على الأحياء المائية. ومن أخص هذه الضوابط:

١. التزام وسائط النقل البحري - باستثناء السفن الحربية - بأن تكون النظم المقاومة لالتصاق الشوائب [٣٠] التي تستخدمها بلا آثار سلبية على البيئة البحرية ومتوافقة مع الاشتراطات التي يصدرها المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي. [٣١]

٢. التزام وسائط النقل البحري - باستثناء السفن الحربية - بشأن المركّبات العضوية القصديرية التي تعمل كمبيدات حيوية في النظم المقاومة لالتصاق الشوائب، ألا تستخدم هذه المركّبات على أبدانها أو أجزائها أو سطوحها الخارجية؛ أو أن تزود بطبقة عازلة تحول دون تسرب هذه المركّبات من نظم مقاومة التصاق الشوائب.

Articles in Press

٣. يحظر على وسائط النقل البحري إلقاء أو تصريف أو التخلص من أي من الملوثات الناتجة عن مياه التوازن، وبقايا الحمولة، والنفايات، والمكونات السائلة، وانحلال المواد المانعة لالتصاق الشوائب؛ وذلك دون إخلال بالأحكام الواردة في الاتفاقيات الدولية - ذات الصلة- التي تكون المملكة طرفاً فيها.

٤. لا يجوز إرساء أو تسيير وسائط النقل البحري في المناطق الحساسة بيئياً إلا في الأحوال الاضطرارية الناجمة عن الظروف الجوية أو حدوث خلل فيها أو القيام بعملية إنقاذ أرواح أو ممتلكات. مع التقيد بعدم التعرض للكائنات الفطرية وبيئاتها في المنطقة الحساسة، ومغادرة المناطق الحساسة بيئياً فور انتفاء السبب الذي دعا إلى ذلك.

٥. تلتزم وسائط النقل البحري بالسرعات التي يحددها المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية بحسب المواقع ذات الاحتمالية العالية لاصطدامها بالثدييات البحرية.

٦. يحظر كل ما من شأنه الإضرار بالبيئة البحرية والساحلية، وعلى وجه الخصوص ما يلي: إتلاف، أو الإضرار بالنباتات، أو الأعشاب، أو الحشائش، أو الطحالب في البيئة البحرية أو الأضرار ببيئاتها. العبث أو الإضرار بالشعاب المرجانية أو بأعشاش الكائنات الفطرية في البيئة البحرية والساحلية وأماكن تكاثرها. إرساء أو تسيير وسائط النقل البحري في المناطق الحساسة بيئياً. ترك أو دفن أو حرق النفايات الخطرة وغير الخطرة في البيئة البحرية والساحلية. إلقاء أو تصريف مياه الصرف أو أي مكونات سائلة في البيئة البحرية والساحلية إذا كانت غير معالجة، أو كان ذلك دون ترخيص من المركز المختص. [٣٢]

وتوّجت المملكة العربية السعودية اهتمامها وحمايتها للبيئة وثرواتها بما فيها الثروة المائية الحية بنظام الحماية العسكرية للبيئة، حيث صدر الأمر الملكي في ١٤٤٠/١/٨هـ بتأسيس القوات الخاصة للأمن البيئي التابعة لوزارة الداخلية السعودية، والتي تعمل على مراقبة وضبط المخالفات البيئية وحماية الموارد البحرية والمحافظة على التنوع الأحيائي بمنع الصيد الجائر أو المهدد بالانقراض، وغير ذلك مما يضر بالثروة المائية الحية.

وكان للقضاء السعودي دورًا حيويًا في المحافظة على الثروة المائية الحية من خلال أحكامه في قضايا التلوث البحري. فمن ذلك:

١. حادثة جنوح ناقلة مملوكة لجهة خاصة عن مسارها الطبيعي وارتطامها بحطام سفينة غارقة في البحر الأحمر، مما أدى إلى خروج كميات من الزيت منها وتلويث المياه والشواطئ في تلك المنطقة. وقد حكمت الدائرة الجزائية بالمحكمة الإدارية بإلزام الجهة المالكة للسفينة بدفع مبلغ التعويض عن تكاليف إزالة التلوث، وذلك لثبوت مسؤولية ربان السفينة الناقلة عن جنوحها وانشطارها لعدم اتباعه خط السير الملاحي المحدد بالخرائط المحلية وانحرافه عنه، وما نتج عن ذلك من تلويث للبيئة البحرية وخصوصًا الشواطئ القريبة من مكان وقوع الحادث. (قضية رقم: ١٥٣/٢/ ق، لعام ١٤١٦هـ. نقلاً عن مجموعة الأحكام والمبادئ القضائية لديوان المظالم، ص٣٨١). [٣٣]

٢. تسرب كمية كبيرة من الزيت بالساحل المتاخم للمنطقة الممتدة من محطة غزلان لتوليد الكهرباء إلى منطقة الجعيمة الخاصة بشركة أرامكو، وقد تم تكليف شركة خاصة بتنظيف المنطقة الملوثة مقابل ٨٢٠ ريال سعودي للمتر الطولي بما مجموعه: (٧,٧٦٠,٠٠٠ ريال سعودي) تتحملها شركة الكهرباء. (قضية رقم: ٢٢١/٣/ ق، لعام ١٤٢٩هـ. نقلاً عن مجموعة الأحكام والمبادئ القضائية لديوان الظالم، ص٥١) [٣٤].

٣. بشأن المصنع الواقع في خليج سلمان شمال جدة، والذي صدر له امتياز تعدين يخول له استخلاص معدن الملح من مياه البحر الأحمر، فلمخالفته نظام الاستثمار المعدني الذي يلزم من منحت له رخصة الاستثمار بحماية البيئة البحرية من أي نفايات خطرة أو أي ضرر بيئي آخر، وإعادة تأهيل المنطقة، والمحافظة عليها وتركها بحالة سليمة، فقد صدر الأمر للمصنع بإخلاء المنطقة، وألزمته المحكمة الإدارية بنصوص نظام الاستثمار المعدني الخاص بحماية البيئة، وتنظيف السواحل والشواطئ من أي ملوثات صاحبت استخلاص الملح في فترة منح الامتياز. (قضية رقم: ٥٢٤٣/٢/ ق، لعام ١٤٣٤هـ. نقلاً عن مجموعة الأحكام والمبادئ القضائية لديوان المظالم، ص٢٢٦٠). [٣٥]

وبالنسبة لمشاركة المملكة العربية السعودية في الاتفاقيات والتنظيمات الخارجية، فهي محل اهتمام والتزام النظام السعودي؛ ذلك أن البحار بيئة طبيعية مفتوحة، يؤثر بعضها في بعض، وتتأثر بالملوثات التي تحملها الرياح والأمطار في دورتها، وحتى الطيور في تنقلها. وبحسب الموقع البحري الهام للمملكة وما تشتمل عليه بحارها

Articles in Press

من ممرات دولية كبيرة، كانت مشاركتها إقليمياً ودولياً في حماية البيئة البحرية والمحافظة على ثرواتها الحية أمراً ظاهرا.

فعلى المستوى الإقليمي وقعت المملكة اتفاقيات لحماية البيئة البحرية وثرواتها الحية، من أهمها: (اتفاقية الكويت- ١٩٧٨م) لحماية بيئة الخليج العربي من التلوث، وبمشاركة الدول المطلة على الخليج العربي. و(اتفاقية جدة -١٩٨٢م) للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، وبمشاركة الدول المطلة على البحر الأحمر. [٣٦]

ومن أبرز الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها المملكة بشأن المحافظة على الثروات المائية الحية والتنوع البيولوجي (اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار١٩٨٢م).

كما انضمت المملكة إلى (اتفاقية ماربول لمنع التلوث البحري١٩٧٨/٧٣م). وتنفيذًا لهذه الاتفاقية الدولية أصدر المنظم السعودي (اللائحة التنفيذية لمنع التلوث البحري من السفن-٢٠٢١م)، وقد تناولت جملة من الالتزامات، من أبرزها:

- تلتزم السفن التي ترفع علم المملكة بتطبيق أحكام الاتفاقية؛ لمنع تلوث البيئة البحرية الناشئ عن تصريف مواد ضارة أو نفايات تحتوي على مثل هذه المواد بما يخالف الاتفاقية.
- يلتزم ربابنة السفن بالإبلاغ عن أي مواد ملوثة يكتشف وجودها داخل نطاق المياه البحرية للدولة سواء كان مصدرها سفينته أو أي سفينة أخرى.
- تزود كل سفينة بصهريج أو صهاريج ذات سعة كافية لاستيعاب المخلفات التي لا يمكن معالجتها بطريقة أخرى، لتخزين الرواسب النفطية أو الضارة أو السامة التي تؤدي إلى تلوث البيئة البحرية، وذلك لتصريفها في مرافق الاستقبال على النحو المعتمد في المملكة.
- يشترط ألا يحتوي أي تصريف بالبحر على مواد كيميائية أو مواد أخرى بكميات أو بدرجات تركيز تشكل خطرًا على البيئة البحرية أو على مواد أدخلت بغرض التحايل على شروط التصريف المحددة.
- يحظر التخلص البحري من جميع أنواع اللدائن، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر: الحبال، وشباك الصيد الاصطناعية، وأكياس القمامة البلاستيكية، والرماد الناتج عن ترميد المنتجات البلاستيكية التي قد تحتوي على مخلفات سامة أو مخلفات فلزات ثقيلة.
- يحظر التخلص البحري في المناطق الخاصة – كالبحر الأحمر والخليج - من جميع أنواع اللدائن وغيرها مما ذكر آنفا، ومن جميع أنواع القمامة الأخرى، بما في ذلك منتجات الورق، والخرق، والزجاج، والقطع المعدنية، والقوارير، والفخاريات، والحشايا، والبطانيات، ومواد التعبئة. [٣٧]

المبحث الثاني: توجيهات الشريعة الإسلامية وقواعدها للمحافظة على الثروة المائية الحية

حفلت الشريعة الإسلامية بالنصوص والأحكام المهتمة بالثروة المائية الحية، والإبقاء على توازنها وتنوعها الطبيعي، والحذر مما يفسدها أو يتلفها أو يضعفها، مراعية بذلك مصلحة الإنسان وبيئته البحرية وأحيائها، مؤيدة للتنظيمات والإجراءات والجزاءات التي تضمن المحافظة على هذه الثروة المائية الحية. وفيما يلي تفصيل ذلك:

الثروة المائية الحية نعمة ربانية عظيمة

قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٤]. وقال سبحانه: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَـٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَـٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ۖ وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ۖ وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ لِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [سورة فاطر: ١٢]. فأشادت الآيات الكريمات بالثروة السمكية كغذاء متميز للبشر، سواء ما يعيش منها في المياه المالحة أو المياه العذبة. وفي هذا تنبيه للمحافظة والاهتمام بهذا المصدر الغذائي الهام لحياة الإنسان على الأرض، والاهتمام بالبيئة التي تعيش فيها هذه الأحياء المائية ومنع الملوثات والأضرار عنها. [٣٨] ومثل ذلك الزينة الطبيعية من اللؤلؤ والأحجار الكريمة التي يخلقها الله من كائن حي من الرخويات والمحارات في المياه المالحة والمياه العذبة، وهي ذات قيمة اجتماعية وقيمة اقتصادية عالية.

ومن فضل الله أن أحل صيد الحيوان المائي للمُحْرِم، فقال تعالى: ﴿أُحِلَ لَكُم صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطعامه متَاعا لَّكم وَلِلسَّيارةِ وحرم عَلَيْكُم صيْد ٱلْبر ما دمتُم حُرما﴾ [المائدة: ٩٦]. وهذا التيسير الشرعي تميزٌ يزيد من أهمية الثروة السمكية وأهمية المحافظة عليها وعلى بيئتها.

الكائنات البحرية وغير البحرية نظام متكامل متوازن

قال الله تعالى: (وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلاَّ بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ) [الحِجر٢١]، وقال تعالى: (وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا) [الفرقان٢]، وقال: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾ [سورة فصلت:١٠] فكل موجودات الكون خلقت بمقادير محددة وتناسب ذاتي، وبتوزيع وتنوع متكامل مترابط. فالإخلال بجانب منها سيؤثر على غيره. فمثلًا الإخلال بالنظام البيئي البحري سيؤثر حتمًا على أحيائه، كما أن الإخلال بالنظام البيئي البحري سيؤثر كذلك على النظم البيئية الأخرى، وأي إخلال بهذه النظم التي تمثل البيئة العامة للإنسان سيكون له انعكاساته الضارة على حياته.

التحذير من الإفساد في الأرض وكائناتها البحرية وغير البحرية

جعل الله الأرض بمكوناتها صالحة لحياة البشر قائمة باحتياجاتهم، ناهيًا إياهم عن أي إفساد فيها، فقال سبحانه: ﴿ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها﴾ الأعراف٥٦، وقال تعالى: ﴿وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ البقرة:٦٠. ومن الإفساد الإضرار بالبيئة البحرية وأحيائها، حيث يقوم عليها معاش كثير من البشر واقتصادهم وتواصلهم.

ونهى النبي ﷺ عن إفساد البيئة المائية بالمخلفات البشرية من بول ونحوه، فقال: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري، ثم يغتسل فيه) متفق عليه. وإنما خص الماء الراكد بالنهي لأنه غير متجدد، وإن كان المسلم مأمورًا بالحفاظ على كل أنواع المياه الجاري والراكد. وقال ﷺ: (اتقوا الملاعن الثلاثة: البِراز في الموارد، وقارعة الطريق، والظل) رواه أبوداود.[٣٩] سمّاها ملاعن لأنها سببٌ للعن الناس من أفسدها عليهم. والموارد تشمل كل المياه التي يردها الناس قليلة أو كثيرة.

الأثر السيء لمعاصي الإنسان على الكائنات المائية وغيرها

قال الله تعالى: {ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ} الروم٤١، يقول ابن عاشور في تفسيره لهذه الآية: (المقصود بالفساد سوء الأحوال فيما ينتفع به الناس من خيرات الأرض برها وبحرها) ثم ذكر أن فساد البحر يكون بتعطيل منافعه من قلة الحيتان واللؤلؤ والمرجان، ثم قال: (وسبب حدوث هذا الفساد ما كسبت أيدي الناس كما ذُكر في الآية، فالفساد الذي يظهر في العالم ما هو إلا من جراء اكتساب الناس، وأن لو استقاموا لكان حالهم على صلاح) اهـ[٤٠]، ويقول القرطبي في تفسير الآية: (المقصود بالفساد في البحر انقطاع صيده بذنوب بني آدم) اهـ[٤١].

ففي هذه الآية بيان السبب البشري لوقوع الفساد في البحر وثرواته – من نقص وأوبئة ونحوها- وهو تمرد الناس على منهج الله الذي سخر لهم البحر وما فيه، كما حصل لبني إسرائيل الذين فسقوا وتمردوا على شريعة الله تعالى، فعاقبهم بأن جعل أسماك البحر تختفي عنهم طيلة أيام الأسبوع، عدا يوم السبت المحرَّم عليهم الصيد فيه. قال تعالى: ﴿وَاسأَلهُم عَنِ القَريَةِ الَّتي كانَت حاضِرَةَ البَحرِ إِذ يَعدونَ فِي السَّبتِ إِذ تَأتيهِم حيتانُهُم يَومَ سَبتِهِم شُرَّعًا، وَيَومَ لا يَسبِتونَ لا تَأتيهِم، كَذلِكَ نَبلوهُم بِما كانوا يَفسُقونَ﴾ [الأعراف: ١٦٣]. ومن قبلهم الفراعنة الذين أكثروا في الأرض الفساد، فكان من عقوبات الله لهم أن أفسد عليهم بحارهم، قال تعالى: {فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ آيَاتٍ مُفَصَّلَاتٍ} الأعراف١٣٣.[٤٢]

وهذا التسبيب لما يقع من نفوق وأوبئة وكوارث بالثروة المائية الحية هو مما تنفرد به الشريعة الإسلامية القائمة على الإيمان بالله وتوحيده، قال الله تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِنْ دَابَّةٍ وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ. وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ) الشورى٢٩-٣٠. فالاستقامة على دين الله تعالى واجتناب معاصيه من الأسباب الهامة للمحافظة على الثروة المائية الحية.

ذمُّ الإسراف في استخدام النعم البحرية وغير البحرية

قال الله تعالى محذرًا من الإسراف: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ الأعراف:٣١. وقال تعالى: (وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا. إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين) الإسراء:٢٦-٢٧. وقال رسول الله ﷺ: (كلوا، واشربوا، وتصدقوا، والبسوا، ما لم يخالطه إسراف أو مخِيلة)[٤٣]. والإسراف يدخل في جميع النعم والمنافع.[٤٤] ومن أخطر الإسراف ما يضر بمعاش الناس ومنافعهم العامة في البحر أو في البر.

مراعاة الإسلام للاستدامة وحق الأجيال في الثروة المائية الحية

استدامة جريان النفع وصف معتبر في الإسلام. كما أن الإسلام يرعى حق الجيل الخَلَف في الأموال والمنافع؛ ولذا رفض الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قسمة أراضي الفتح على المجاهدين، وجعل عليها الخراج؛ مراعاة لحق الأجيال الآتية.[٤٥] وهذا ما ينبغي أن يطبق في حق الثروات الطبيعية العامة، ومنها الثروة المائية الحية، بالمحافظة عليها وحمايتها من التلوث ومن الهدر؛ لاستدامة نفعها، ولضمان حق الأجيال القادمة في معيشة كافية آمنة.

سلامة الإنسان وما ينتفع به من أحياء بحرية وغيرها من أهم مقاصد الإسلام

جاءت نصوص وأحكام الشريعة الإسلامية بالمحافظة على حياة الإنسان ومنع كل ما يضره مباشرة أو تسببا. ومن كبرى قواعد الشريعة الإسلامية قاعدة: (لا ضرر، ولا ضرار)[٤٦]، وهي تقتضي درء المفاسد وإزالة الضرر عن الإنسان وما خلقه الله لنفعه من أحياء بحرية وغيرها. ولعناية الإسلام بسلامة غذاء الإنسان من الملوثات الضارة نهى عن أكل الحيوانات التي تتغذى على النجاسات كالخنزير والسباع، ونهى عن أكل الجلّالة.[٤٧] وأمر باتخاذ الأسباب الواقية من الملوثات الضارة أيًّا كان مصدرها.[٤٨] وهذا يقتضي المحافظة على الثروة المائية الحية من الملوثات الضارة، كالصرف الصحي والمواد السامة.

الرحمة بالحيوان البحري وغير البحري:

جاءت الشريعة الإسلامية رحمة للعالمين، ومن ذلك عالَم الحيوان مما ينتفع به الناس بريًا كان أو بحريا، فنهى الإسلام عن إيذاء الحيوان أو قتله مباشرة أو تسببًا بلا مقتض شرعي، قال رسول الله ﷺ: (عُذبت امرأة في هرة حبستها، لا هي أطعمتها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض).[٤٩] فإذا كان هذا في حق حيوان غير مأكول، فمن باب أولى الحيوان المأكول، كمن يلوث البيئة البحرية بما يؤدي لقتل أحيائها، وربما قتل الآلاف وأكثر. ورغب الإسلام في الإحسان إلى الحيوان، حتى ذكر النبي ﷺ أنه (غُفِرَ لِامْرَأَةٍ مُومِسَةٍ، مَرَّتْ بكَلْبٍ علَى رَأْسِ رَكِيٍّ يَلْهَثُ، كَادَ يَقْتُلُهُ العَطَشُ، فَنَزَعَتْ خُفَّهَا، فأوْثَقَتْهُ بخِمَارِهَا، فَنَزَعَتْ له مِنَ المَاءِ، فَغُفِرَ لَهَا بذلكَ[٥٠]. وقال ﷺ: (إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القِتلة).[٥١]وكل ما يحمله معنى الإحسان للحيوان فهو داخل في القصد الشرعي، كتوفير المحميات، وتنظيم الصيد ووسائله، وغير ذلك مما له أثر حسن على الأحياء البحرية وموائلها.

مشروعية الأنظمة المقيِّدة والرادعة للمحافظة على الثروة المائية الحية

من حق ولي الأمر أن يضع الأنظمة التي تحافظ على الثروات العامة، وأن يضع الشروط والإجراءات والجزاءات التي تحميها من الإتلاف والإسراف، وتضمن لها الاستدامة والنمو، وتحقق فيها العدالة بين المستفيدين. ومن ذلك الأنظمة المعنية بالمحافظة على الثروة المائية الحية. وقد كان من شريعة الله في السابقين تنظيم الاستهلاك والانتفاع مكانًا وزمانًا ومقدارا.[٥٢] ومن المقرر لدى جمهور أهل العلم: (أن شرع من قبلنا الثابت في شرعنا شرع لنا، إذا لم يأت في شرعنا ما يخالفه).[٥٣] والنبي محمد ﷺ قيّد الاستهلاك في المجاعة.[٥٤]وقرر التعزير بالعقوبة المالية.[٥٥] وكل ذلك رعاية للمصلحة العامة، التي هي مقدمة على مصلحة الأفراد، وتقديرها وتقنينها من صلاحيات ولي الأمر[٥٦]، بشرط مراعاة العدل وتحقيق الردع وعدم مخالفة الشرع، وله في ذلك حق الطاعة، قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ، وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ، وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ النساء:٥٩.

الخاتمة

أولى المنظم السعودي اهتمامًا كبيرًا بالمحافظة على الثروة المائية الحية من خلال جملة من التشريعات التنظيمية والمبادرات الوطنية والمشاركة في كثير من الاتفاقيات الدولية. وفي ختام هذا البحث نلخص أبرز النتائج، ونقدم بعض التوصيات المتعلقة بالمحافظة على الثروة المائية الحية في المملكة العربية السعودية.

النتائج

- الثروة المائية الحية في المملكة العربية السعودية تمثل مصدرًا غذائيًا واقتصاديًا كبيرًا، يحقق لها الأمن الغذائي ويعزز مركزها الاقتصادي العالمي.
- المحافظة على الثروة المائية الحية مما يضر بها – وهي أسباب كثيرة وخطيرة - أمر مهم له علاقته الوثيقة بغذاء الإنسان وصحته، وباقتصاد الوطن ومستقبل أجياله.

Articles in Press

- البيئة البحرية في المملكة العربية السعودية مهددة بالتلوث الذي يضر بأحيائها المائية، نتيجة النشاط النفطي الكبير فيها، وحركة المرور العالمية في بحارها، مع تشاطئها مع دول كثيرة، وكون بحارها شبه مغلقة وضحلة نوعًا ما.
- ظهر الاهتمام القانوني بالثروة المائية الحية في المملكة العربية السعودية في وقت مبكر، وكان يركز في بدايته على حماية حقوق المملكة في استغلال ثرواتها البحرية الحية وغير الحية.
- بدأ التركيز على حماية الثروة المائية الحية بصدور نظام البحث العلمي البحري في المناطق البحرية التابعة للمملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم: م/١٢ في ١١/ ٨/ ١٤١٣هـ - ٢/ ٢/ ١٩٩٣م. ثم تتابعت الأنظمة وتعددت في المحافظة على الثروة المائية الحية وحماية حقوق المملكة تجاهها.
- يعد النظام العام للبيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٦٥) في ١٤٤١/١١/١٩هـ –١٠/ ٧/ ٢٠٢٠م- المستند القانوني الأشمل في مجال المحافظة على الثروة المائية الحية في المملكة العربية السعودية.
- القوات الخاصة للأمن البيئي التابعة لوزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية والتي تم تأسيسها في ١٤٤٠/١/٨هـ هي جهاز الضبط الإداري المعني بمراقبة وضبط المخالفات البيئية، بما فيها المخالفات المتعلقة بالثروة المائية الحية.
- للقضاء في المملكة العربية السعودية دورًا حيويًا في المحافظة على الثروة المائية الحية من خلال أحكامه في قضايا التلوث البحري.
- للمملكة مشاركاتها الفاعلة في الاتفاقيات الإقليمية والدولية للمحافظة على الثروة المائية الحية وموائلها البحرية وبيئتها العامة. كما أن لها تعاون واسع مع المنظمات البحرية والبيئية الإقليمية والدولية.
- للشريعة الإسلامية دورها الطليعي في الاهتمام والمحافظة على الثروة المائية الحية من الإفساد والإسراف ومن كل ما يضر بها وبمن يتعاطاها أو يؤدي إلى الإضرار بالتوازن البيئي. وهي بهذا تؤيد عمليات التنظيم القانوني والضبط الإداري والردع القضائي للمحافظة على الثروة المائية الحية.

التوصيات والمقترحات

١. التعاون الدائم والتنسيق المستمر بين الدول – وبخاصة المتشاطئة منها- فيما يتصل بإدارة نظام الأحياء المائية واستكشافها وحفظها وتنميتها، وفيما يتعلق بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها. والاستفادة من الخبراء والمختصين وسفن البحث والمنظمات البيئية والدول المتقدمة في مجال البيئة والأحياء البحرية والمائية.

٢. تشجيع مشروعات الاستزراع السمكي ودعمها بالمال والخبرات والخدمات اللوجستية.. والتوسع في عمليات القيمة المضافة كالتجميد والتعليب، وإنتاج الأعلاف، وصناعة الزيوت، ومواد التجميل، والمستخلصات الطبية المعتمدة على الأحياء المائية والبحرية. فذلك مما يزيد من الاهتمام بالثروة المائية الحية والمحافظة عليها وتنميتها.

٣. الإكثار من استزراع أشجار المانجروف، واستزراع المرجان، وإنزال الشعاب الصناعية(الشدود) والكهوف الخرسانية في البحار لتكون موائل للأسماك..

٤. التعاون والتنسيق بين وزارة البيئة والمياه والزراعة، ووزارة التعليم، ووزارة الإعلام، ووزارة الثقافة، ووزارة السياحة، ووزارة الشؤون الإسلامية، ومؤسسات المجتمع ذات الصلة؛ لتقديم البرامج الهادفة لنشر الوعي بين أفراد المجتمع- خاصة النشء الصاعد- للمحافظة على البيئة البحرية بما فيها من أحياء وثروات ومنافع. كما ينبغي التشجيع والتسهيل لتأسيس جمعيات أهلية تطوعية تقوم بتقديم التوعية المجتمعية والمناشط الميدانية والدراسات البحثية للمحافظة على الثروة المائية الحية وبيئتها.

٥. إجراء ودعم البحوث المتعلقة بالثروة المائية الحية، وبخاصة البحوث التطبيقية التي تقيّم المخزون والنواتج وتقدم معلومات بيولوجية وتستشرف المستقبل للثروة المائية الحية بالمملكة؛ مما له الأثر الهام في إحداث وتحديث الأنظمة واللوائح والاستراتيجيات، والخطط، والبرامج، والمبادرات. مع نشر هذه البحوث والدراسات عبر مجلات أو منصات رقمية متخصصة. وكذلك إنشاء ودعم مراكز البحث الوطنية، والأقسام المتخصصة في القطاعات الأكاديمية، كما ينبغي التواصل بالمجتمع العلمي الإقليمي

Articles in Press

والدولي، والاطلاع على ما لديهم من بحوث ومبادرات في مجال الأحياء المائية، والحضور والمشاركة في مؤتمراتهم وندواتهم، وتبادل الزيارات معهم.

٦. إبراز جهود المملكة العربية السعودية في المحافظة على الثروة المائية الحية، وبيئتها البحرية؛ مما يساعد في تجويد التجربة السعودية واستفادة الآخرين منها.

الشكر والتقدير

أتوجه بخالص الشكر إلى المراجعين ورئيس التحرير على تعليقاتهم القيمة على المسودة الأولية لهذه الورقة البحثية. كما أعرب عن تقديري لكلية الملك فهد البحرية في المملكة العربية السعودية على تسهيل عملية جمع البيانات. جميع الأخطاء أو أوجه القصور المتبقية هي مسؤوليتي بالكامل.

الإقرارات الأخلاقية

تم عمل هذا البحث وفقًا لمبادئ النزاهة البحثية والأخلاقيات العلمية. نظرًا لعدم وجود مشاركين في هذه الدراسة، لم يكن هناك حاجة للحصول على موافقة مسبقة أو إجراءات أخلاقية خاصة بالمشاركين. ومع ذلك، تم التعامل مع جميع مصادر ومواد البحث بمسؤولية وبما يضمن حقوق الملكية الفكرية. وتم الالتزام بمبادئ الدقة والشفافية والمصداقية لضمان سلامة النتائج.

بيان توافر البيانات

تتوفر مجموعات البيانات التي تم جمعها وتحليلها خلال هذه الدراسة عند الطلب من الباحث.

التمويل

لم يتم تلقي أي تمويل لإجراء هذا البحث.

تضارب المصالح

يؤكد الباحث عدم وجود أي تضارب في المصالح.

مساهمة الباحثة

- قام إبراهيم السلطان بوضع تصور الدراسة وتصميمها، بالإضافة إلى جمع البيانات وتحليلها.
- تمت كتابة المسودة الأولى للمقال من قبل إبراهيم السلطان.
- قام الباحث بمراجعة النصوص وتحريرها، واعتمد النسخة النهائية للنشر.

الموافقة على النشر

يوافق الباحث على تقديم هذه الورقة البحثية للنشر، وبانتظار قرار هيئة التحرير بعد عملية التحكيم، ويوافق على نشرها. كما يؤكد أن هذا العمل لم ينشر سابقا، ولم يقدم إلى أي مجلة أخرى للنظر في نشره.

المراجع

اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط وبروتوكولاتها. (٢٠٠٧). برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

الاستراتيجية الوطنية للمياه ٢٠٣٠. (د.ت.). وزارة البيئة والمياه والزراعة، المملكة العربية السعودية .

آل داود، عبد الله بن ناصر. (٢٠١٣). مجهودات المملكة العربية السعودية في المجال البيئي. *مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية*، (٥)، ١٧٧-١٨٢، https://doi.org/10.12816/0002488

الأنصاري، وداد بنت مصلح بن وكيل. (٢٠٢١). التربية المائية في كتب الدراسات الاجتماعية والمواطنة بالتعليم العام السعودي في ضوء الاستراتيجية الوطنية للمياه ٢٠٣٠. *العلوم التربوية*، ٢٩ (٢)، ١٤١-١٩١، https://doi.org/10.21608/ssj.2021.190939

الساعدي، عباس هاشم. (٢٠٠٢). *حماية البيئة البحرية من التلوث ومشكلة التلوث في الخليج العربي: دراسة قانونية* (ط. ١). دار المطبوعات الجامعية .

Articles in Press

الشهاوي، مختار علي. (١٩٨٤). الثروة السمكية في المملكة العربية السعودية: تطبيقات على المنطقة العربية . *مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية*، ٤، ١٩١-٢٢٨.

الشيوي، عبد السلام منصور. (٢٠١٣). الحماية الدولية للبيئة المائية من التلوث .*المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر*، (١٠).

الفالح، قاسم بن مساعد بن قاسم. (٢٠٢١). الحماية النظامية للشواطئ في المملكة العربية السعودية من التلوث: دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي .*مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية*، (٢٥)، ٤٦١-٥٠١.

اللائحة التنفيذية لإدارة البيئة والحياة البحرية. (٢٠٢٠). وزارة البيئة والمياه والزراعة، المملكة العربية السعودية .

اللائحة التنفيذية لمنع التلوث البحري من السفن «ماربول» لعام ١٩٧٣ وبروتوكولاتها وتعديلاتها. (٢٠٢١). الهيئة العامة للنقل، المملكة العربية السعودية .

المرجل، السيد أحمد محمد. (٢٠٠٣). التلوث المائي وأثره على الثروة السمكية والصحة العامة: دراسة مقارنة في القانون الإداري البيئي والشريعة الإسلامية. في *أعمال المؤتمر الدولي للثروة السمكية والأمن الغذائي في الدول العربية والإسلامية* .مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر .

النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ. (١٩٩٢، ٣ يناير) .

نظام الاستثمار التعديني، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٧) بتاريخ ١٤٢٥/٨/٢٠هـ .(٢٠٠٤) .

نظام البحث العلمي البحري في المناطق البحرية التابعة للمملكة العربية السعودية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٢) بتاريخ ١٤١٣/٨/١١هـ، الموافق ١٩٩٣/٢/٢م .(١٩٩٣) .

النظام البحري التجاري، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٣) بتاريخ ١٤٤٠/٤/٥هـ .(٢٠١٨) .

نظام البيئة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٦٥) بتاريخ ١٤٤١/١١/١٩هـ، وقرار مجلس الوزراء رقم (٧٢٩) بتاريخ ١٤٤١/١١/١٦هـ .(٢٠٢٠) .

نظام المناطق البحرية للمملكة العربية السعودية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٦) بتاريخ ١٤٣٣/١/١٨هـ . .(٢٠١١)

نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٦٦) بتاريخ ١٤٣٦/١٠/١٩هـ .(٢٠١٥) .

نظام مياه الصرف الصحي المعالجة وإعادة استخدامها، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٦) بتاريخ ١٤٢١/٢/١٣هـ .(٢٠٠٠) .

الوثائق البحرية للمملكة العربية السعودية. (د.ت.). وزارة الخارجية، المملكة العربية السعودية .

اليحيى، الجوهرة بنت يحيى صالح. (٢٠٠٩، سبتمبر) .*الثروة السمكية للساحل السعودي من الخليج العربي: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية* (الرسالة الجغرافية رقم ٣٥٢). الجمعية الجغرافية الكويتية، جامعة الكويت .

---

(١) النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم أ/٩٠ بتاريخ ٢٧/ ٨/ ١٤١٢هـ الموافق ٣ يناير ١٩٩٢م.

(٢) نظام الزراعة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٦٤) في ١٠/ ٨/ ١٤٤٢هـ ، المادة الأولى.

(٣) اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط وبروتوكولاتها، برنامج الأمم المتحدة للبيئة على موقعها الشبكي، ٢٠٠٧م، ص٩.

(٤) مقال شبكي على موقع الجزيرة بمدونة(تعارفوا) بعنوان: تلوث البيئة البحرية، محمد خاطر، بتاريخ ٦/١٥/ ٢٠٢٢م.

(٥) التلوث البيئي النفطي وأثره على البيئة والكائنات الحية البحرية، د. مجد جرعتلي، ص٣.

(٦) مرجان، السيد أحمد محمد. (٢٠٠٣م). التلوث المائي وأثره على الثروة السمكية والصحة العامة دراسة مقارنة في القانون الاداري البيئي والشريعة الإسلامية، مؤتمر الثروة السمكية والأمن الغذائي في الدول العربية والإسلامية، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي- جامعة الأزهر.. ص١٩.

(٧) كيفية المحافظة على الثروة السمكية، أم عمر، مقال على الموقع الشبكي(المرسال) ٢٢- ٢ - ٢٠٢٢م.

(٨) التنوع الحيوي وحمايته. د/صلاح جلال، د/جودة فتحي. نشر المكتب العربي للمعارف- القاهرة. الطبعة الأولى ٢٠١٤م. ص١٤٩-٥٠.

(٩) اتفاقية ماربول لمنع التلوث البحري ١٩٧٣م.

(١٠) موقع شبكي (الجزيرة) الموسوعة، مقال:(البحر الأحمر ممر مائي استراتيجي)، ٢٦/ ١٢/ ٢٠٢٣م. الموقع الشبكي لجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، ١٣ نوفمبر ٢٠١٤م.

Articles in Press

(١١) الساعدي، د/ عباس هاشم. (٢٠٠٢م). حماية البيئة البحرية من التلوث ومشكلة التلوث في الخليج العربي، دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية.. ص٢٨٣.

(١٢) الشيوي، د/ عبد السلام منصور. (٢٠١٣م). الحماية الدولية للبيئة المائية من التلوث. المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة بالأزهر. العدد العاشر.. ص٤٤٠- ٤٤١.

(١٣) التلوث البيئي النفطي وأثره على البيئة والكائنات الحية البحرية، د. مجد جرعتلي، بحث على الشبكة، ص٣. تلوث البيئة البحرية، محمد خاطر، مقال شبكي على موقع الجزيرة بمدونة(تعارفوا)، بتاريخ ٦/١٥/ ٢٠٢٢م.

(١٤) كيفية المحافظة على الثروة السمكية، أم عمر، مقال على موقع المرسال ٢٢- ٢ - ٢٠٢٢م.

(١٥) الأمن البيئي، عبد القادر بن عبد الحافظ الشيخلي، نشر مركز البحوث بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض، ١٤٢٨هـ.

(١٦) مقال شبكي على موقع أرقام عن: أبرز تحديات استدامة الثروة المائية الحية في الإمارات.

(١٧) الوثائق البحرية للمملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية.

(١٨) نظام البحث العلمي البحري في المناطق البحرية التابعة للمملكة العربية السعودية، ١٤١٣هـ، المادة: (٣، ٤، ٧، ١٥).

(١٩) خط الأساس أو خط القاعدة الذي يقاس منه عرض البحر الإقليمي، هو متوسط أدنى حد لانحسار الماء إلى داخل البحر، إذا كان البر أو شاطئ الجزيرة مكشوفاً بأكمله للبحر. (مقال شبكي، بعنوان: "تطور أوضاع مناطق الولاية البحرية السعودية"، على موقع: كنانة أونلاين، إعداد: مها كرم الله، ٢٠١١م).

(٢٠) الجرف القارّي هو قاع البحر وما تحته من طبقات متصلة بالشاطئ تمتد خارج نطاق البحر الإقليمي والمياه المتاخمة له بمسافة حوالي ١٠٠ميل بحري-غالبا- من خط الأساس نحو البحر. ولا تخضع هذه المنطقة لسيادة الدولة الساحلية، ولكنها تستطيع الاستفادة منها باستغلال ثرواتها الطبيعية، بدون أن يكون لدول أخرى حق استغلال هذه الثروات. علما أن تطبيق نظرية الجرف القاري في الخليج العربي غير ممكنة، لان الخليج بأكمله يعتبر جرفاً للدول المطلة عليه، بسبب كونه خليجاً ضحلاً، ومن هنا فإن رسم خط وسط هو أقرب الحلول لعملية تحديد النطاقات البحرية للدول الخليجية. (مقال شبكي، بعنوان: "تطور أوضاع مناطق الولاية البحرية السعودية"، على موقع: كنانة أونلاين، إعداد: مها كرم الله، ٢٠١١م).

(٢١) نظام المناطق البحرية للمملكة العربية السعودية، ١٤٣٣هـ/٢٠١١م، المواد: (١، ٥، ٨، ١١- ١٥، ١٧، ١٨)

(٢٢) نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ٦٦ بتاريخ ١٩/ ١٠/ ١٤٣٦هـ، المادة (٢- ١٢).

(٢٣) من ضمنها جزر أم القُماري، وجزر فَرسان. ومنها: محميّة الجبيل للأحياء البحريّة شمال مدينة الجبيل الصّناعيّة، من جزيرة أبو علي جنوبا حتى رأس الخير شمالا، بمساحة: ٢٤١٠,٦٩ كيلومتراً مربّعا.

(٢٤) الفالح، قاسم بن مساعد. (١٤٣٣هـ). الحماية النظامية للشواطئ في المملكة العربية السعودية من التلوث: دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، العدد٢٥.. ص٤٧٨- ٤٧٩.

(٢٥) انظر النظام البحري التجاري المواد: (٣٥٨ – ٣٦٢، ٣٦٨، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٨٤).

(٢٦) الأنصاري، وداد بنت مصلح بن وكيل. (٢٠٢١م). التربية المائية في كتب الدراسات الاجتماعية والمواطنة بالتعليم العام السعودي في ضوء الاستراتيجية الوطنية للمياه٢٠٣٠م. مجلة العلوم التربوية- جامعة القاهرة، مجلد٢٩، عدد٢.. ص١٤٥.

(٢٧) آل داود، عبد الله بن ناصر. (٢٠١٣م). مجهودات المملكة العربية السعودية في المجال البيئي، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد الخامس. ص ١٣٠.

(٢٨) النظام العام للبيئة ١٤٤١هـ، المادة: (٦، ١١، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٣٥، ٤٣). وموقع الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة على الرابط: https:/www.pme.gov.sa/Ar/Emergency/Pages/NationalPlan.asp

(٢٩) النظام العام للبيئة ١٤٤١هـ، المادة: (٤٣).

(٣٠) يقصد به أي طلاء، أو كسوة أو معالجة أو وسيلة تستخدم على جسم السفينة الخارجي لمنع التصاق الكائنات العضوية غير المرغوب فيها أو للحد من التصاقها. [انظر: وزارة البيئة والمياه والزراعة بالمملكة العربية السعودية، اللائحة التنفيذية للإدارة المستدامة للبيئة البحرية والساحلية،١٤٤١هـ/٢٠٢٠م، ص٥].

(٣١) تأسس المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي في ١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م، بديلا للهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة.

(٣٢) موقع وزارة البيئة والمياه والزراعة بالمملكة على الشبكة، اللائحة التنفيذية لإدارة البيئة والحياة البحرية، ٢٠٢٠م.

(٣٣) الفالح، قاسم بن مساعد. (١٤٣٣هـ). الحماية النظامية للشواطئ في المملكة العربية السعودية من التلوث: دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، العدد٢٥. ص٤٩٠.

(٣٤) المصدر السابق ص٤٩٣.

(٣٥) المصدر السابق ص٤٩٣.

(٣٦) الشيوي، د/ عبد السلام منصور. (٢٠١٣م). الحماية الدولية للبيئة المائية من التلوث. المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة بالأزهر. العدد العاشر.، ص٤٧١- ٤٧٤. مقال: "تطور أوضاع مناطق الولاية البحرية السعودية" على الموقع الشبكي: كنانة أونلاين، إعداد: مها كرم الله، ٢٠١١م.

(٣٧) اللائحة التنفيذية لاتفاقية منع التلوث البحري من السفن "ماربول" ١٩٧٣م وبروتوكولاتها وتعديلاتها، ٢٠٢١م، المواد: [٢، ٣، ١٤، ١٦، ٦٩، ٧٠].

(٣٨) قرر مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في جلسته التاسعة عشر في الشارقة في ١-٥/ جمادى الأولى١٤٣٠هـ، بقراره رقم١٨٥: (إن تلويث المياه بكافة الطرق والوسائل أمر محرم شرعا.. ويزداد الأمر حرمة إذا كان فيه زيادة إتلاف للبيئة).

(٣٩) حسنه الألباني في صحيح أبي داود برقم ٢٦، وفي صحيح الترغيب برقم ١٤٦.

(٤٠) التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، تفسير الآية ٤١ من سورة الروم.

(٤١) الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تفسير الآية ٤١ من سورة الروم.

(٤٢) سلط الله على الفراعنة ضفادع الماء فملأت آنيتهم وأطعمتهم ومضاجعهم. وذكر ابن كثير وغيره في تفسير هذه الآية: (أن الله عاقب فرعون وقومه بالدم، فصارت مياههم دما). ونسبوا ذلك إلى ابن عباس وعدد من علماء السلف.

(٤٣) رواه أحمد والنسائي وابن ماجة، عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وحسنه الالباني. (موقع الدرر السَّنية، الموسوعة الحديثية، علوي بن عبدالقادر السقاف، تخريج حديث: (كلوا واشربوا وتصدقوا..).

(٤٤) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: أنَّ النبيَّ ﷺ مرَّ بسعدٍ -يعني سعد بن أبي وقاص- وهو يتوضأُ فقال: "ما هذا السَّرفُ يا سعدُ؟"، قال: أفي الوضوءِ سرفٌ؟ قال: " نعم، وإن كنتَ على نهَرٍ جارٍ" السلسلة الصحيحة للألباني: ٨٦٠/٧.

Articles in Press

(٤٥) انظر: المغني لابن قدامة ٣/ ٢٣.

(٤٦) وأصل هذه القاعدة حديث: (لا ضرر ولا ضرار) أخرجه ابن ماجة برقم ١٩٠٩، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجة.

(٤٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْجَلَّالَةِ، وَأَلْبَانِهَا) رواه الترمذي برقم ١٨٢٤، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي. والجلّالة هي العذرة النجسة، والجلّالة كل حيوان يتغذى على النجاسات، ويظهر أثر النجاسة فيه. فإذا كان للنجاسة أثر في طعم اللحم أو رائحته، أو اللبن، أو يسبب أمراضاً، ونحو ذلك، فإنه محرم، وأما إذا لم يكن لها أثر فإنه جائز؛ لأن النجاسات تطهر بالاستحالة. (انظر: فتاوى الشيخ الدكتور خالد بن علي المشيقح على الشبكة).

(٤٨) ولذا أمر بتغطية حاويات الطعام والشراب، فقال رسول الله ﷺ: (غَطُّوا الإِنَاءَ، وَأَوْكُوا السِّقَاءَ) رواه مسلم برقم٢٠١٢ عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما.

(٤٩) رواه البخاري برقم ٢٣٦٥، ومسلم برقم ٢٢٤٢، كلاهما عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٥٠) رواه البخاري برقم ٣٣٢١، ومسلم برقم ٢٢٤٥، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥١) رواه مسلم برقم ١٩٥٥، عن شداد بن أوس رضي الله عنه.

(٥٢) قيّد الله حق بني إسرائيل في وقت الصيد، فمنعهم من الصيد يومًا في الأسبوع، قال تعالى: (وقلنا لهم لا تعدوا في السبت) النساء١٥٤. وكان من التنظيم الذي طبقه يوسف عليه السلام في مواجهة السبع السنين العجاف أنه قيّد الناس في استهلاكهم ما يزرعون، قال الله تعالى: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ﴾ يوسف٤٧، وفي تلك السنين العجاف قيّد البيع عليهم بحمل بعير لكل مشترٍ حاضر؛ لتحقيق العدالة بين المستفيدين في زمن المجاعة العامة، قال الله تعالى: (ولَمَّا فَتَحُواْ مَتَـٰعَهُمْ وَجَدُواْ بِضَـٰعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ ۖ قَالُواْ يَـٰٓأَبَانَا مَا نَبْغِى ۖ هَـٰذِهِۦ بِضَـٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ۖ وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ) يوسف٦٥.

(٥٣) قال الله تعالى بعد ذكر جملة من الأنبياء السالفين: (أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ) الأنعام٩٠.

(٥٤) عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: دف أهل أبيات من البادية حضرة الأضحى زمن رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: ادخروا ثلاثا، ثم تصدقوا بما بقي. فلما كان بعد ذلك، قالوا: يا رسول الله، إن الناس يتخذون الأسقية من ضحاياهم ويجملون منها الودك؟ فقال رسول الله ﷺ: وما ذاك؟ قالوا: نَهيتَ أن تؤكل لحوم الضحايا بعد ثلاث. فقال: (إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفت. فكلوا، وادخروا، وتصدقوا) رواه مسلم برقم١٩٧١، كتاب: الأضاحي، باب: بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام وبيان نسخه.

(٥٥) التعزير المالي يكون بالتغريم، أو بالمصادرة، أو بالمنع من تكسب معيّن، ونحو ذلك. وكثير من الكفارات وجزاء المحظورات هي في الحقيقة عقوبات مالية... وجاء في حديث زكاة الإبل: (ومن منعها فإنا آخذوها وشطر ماله، عزمة من عزمات ربنا عز وجل) رواه أحمد برقم (٢٠٠١٦) (العقوبة المالية في الفقه الإسلامي وصور تطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، د/ عبدالله بن محمد الحوالي الشمراني، مجلة العدل، العدد٥٩، السنة الخامسة عشرة، رجب١٤٣٤هـ، ص٢٦٩-٢٧٣).

(٥٦) التقنين بوضع نظام مكتوب يحدد الحقوق والواجبات وما يترتب عليها أمر مشروع، بدليل (وثيقة المدينة) التي كتبها النبي ﷺ أول مقدمه المدينة نظاماً أساسياً للدولة الإسلامية بكافة مكوناتها الاجتماعية، مشتملة على مبادئ قانونية هامة، مثل: المواطنة، والمساواة، والعدالة، والتكافل الاجتماعي. وذلك رغم وجود القرآن الكريم والوصايا النبوية المعلومة لدى الصحابة. وقد يرى ولي الأمر من مقتضى المصلحة والعدالة تقنين الجزاءات التعزيرية، وبخاصة فيما يتولاه غير ذوي الاختصاص القضائي. ويُغتفر لأجل جانب المصلحة العامة في التقنين تفاوت درجة المخالفات -رغم مراعاته- كما يغتفر الغرر اليسير في المعاملات المالية، بل إن العقوبات الحدية وهي تقنين شرعي تغض النظر عن التفاوت في الجريمة الحدية، فالزنا بالمَحْرم ليس كغيرها. (بحث دكتوراه بعنوان: الأساس الشرعي والقانوني للمشروعات الأهلية ذات النفع العام في النظامين السعودي والمصري في ضوء الفقه الإسلامي، إبراهيم بن محمد السلطان، جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون، ١٤٤١هـ، ص١٠٧-١٠٩، ٣٧٣).

Articles in Press